مشاركة يمنية فاعلة في اجتماعات مجلس منظمة الجمارك العالمية

زمام: المنظمة وافقت على المساهمة في برنامج تطوير الجمارك اليمنية

■ «صنعاء/سبأ

عاد إلى صنعاء أمس رئيس مصلحة الجمارك محمد منصور زمام بعد مشاركته على رأس وفد اليمن في الاجتماع الـ٣٤ للمدراء العامين لجمارك الإقليم واجتماع مجلس التعاون الجمركي في(منظمة الجمارك العالمية) واللذان عقدا مؤخرا في بروكسل.

وأوضح زمام لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)- أن مجلس منظمة الجمارك العالمية اعتمد الخطة الإستراتيجية للمنظمة المقدمة من الأمين العام والهادفة إلى مساعدة الجمارك في مختلف الدول بموجب طلبات تقدم من الدول.

مبينا أن الاستراتيجية ركزت على عدد من الموضوعات الهامة تمثلت في أمن وتسهيل التجارة بين الدول بما في ذلك تطبيق الدول لبرنامج "سيف" الخاص بأمن التجارة العالمية إلى جانب التركيز على أمن الشحن الجوي، وعلاقة امن التجارة العالمية في تسهيل التجارة والتنسيق فيما بينهما مع التأكيد على عدم التهاون في الجوانب الأمنية وعدم إعاقة التجارة لأسباب أمنية".

كما ركزت على الدفع بالدول لسرعة الانضمام إلى اتفاقية كيوتو المعدلة،إلى جانب طرق المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ودور منظمة الجمارك والإدارات الجمركية أثناء المفاوضات وبعد الانضمام،فضلا عن دور الإدارات الجمركية في تسهيل انسياب السلع والمواد أثناء الكوارث.

وأضاف رئيس مصلحة الجمارك أنه تم مناقشة شبكة الجمارك العالمية وحزمة الإيرادات وأهميتها لكل دولة عضو وكذلك مناقشة اليات تنفيذ الدول لبرنامج إدارة المخاطر وأهمية التنسيق بين الدول.

لافتا إلى أنه وعلى هامش الفعالية وبموجب دعوة من الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية تم عقد اجتماع لمناقشة تنفيذ برنامج تطوير وتحديث الجمارك اليمنية المنفذ بإشراف المنظمة، وبحضور مدراء عموم الجمارك السعودية والمغربية والأردنية والمصرية .

مبيناً أن مدراء عموم الجمارك السعودية والمغربية والأردنية والمصرية أكدوا استعدادهم للمشاركة فى تنفيذ وتمويل البرنامج وخاصة مشروع البناء المؤسسي والاستعداد في زيادة واستضافة عدد من المتدربين من الجمارك اليمنية في الجمارك السعودية وكذلك المساعدة في تنفيذ مشروع الاسكودا العالمي من قبل الجمارك الأردنية والذي تم الاتفاق على عقد الاجتماع الأول بين الجمارك اليمنية والأردنية خلال الشهر القادم يوليو بمشاركة المنظمة.

ونوه زمام بأن منظمة الجمارك العالمية وافقت على طلب مصلحة الجمارك اليمنية المتعلق بالإشراف والمساعدة الفنية والمالية لبرنامج تطوير وتحديث الجمارك اليمنية .

الجدير بالذكر أن مصلحة الجمارك ومنظمة الجمارك العالمية كانتا قد وقعتا خلال زيارة الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية لليمن نهاية العام الماضي على مذكرة برنامج تطوير وتحديث الجمارك اليمنية .

وقد وجه أمين عام المنظمة الدعوات للمشاركة في تمويل البرنامج لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والأردنية والمصرية والمغربية باعتبارها ممثلة الإقليم.

وكان المتوقع وصول فريق فني مكون من عدد من الخبراء ومنهم أعضاء من الجمارك الأمريكية خلال شهر مارس ٢٠١١م بهدف الإعداد لاجتماع بين الدول لتمويل البرنامج إلا أن زيارة الفريق توقفت بسبب الأزمة التي يشهدها الوطن حاليا.

أكد على أهمية تنمية المصادر المائية بالمحافظة:

العامري يوجه بسرعة استكمال مشروع مياه مدينة البيضاء

■ «البيضاء/ سبأ

ناقش مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في اجتماعه برئاسة محافظ البيضاء محمد ناصر العامري سير تنفيذ خطة عمل المؤسسة للعام ٢٠١١م .

واطلع الاجتماع على تقرير مقدم من قبل مدير عام المؤسسة المحلية للمياه بالمحافظة المهندس فهد غلاب حول نتائج ومبيعات المياه للعام الماضي ٢٠١٠م في مختلف القطاعات المنزلية والحكومية والتجارية في مدينتي رداع والبيضاء .

وبين التقرير أن إجمالي المبيعات بلغت ١٦٧ مليوناً و٨٦٩ الف ريال مقابل ١٠٤ ملايين و٩٨٠ ألف ريال في عام ٢٠٠٩م وبنسبة زيادة ٣٧٪.

أكد محافظ البيضاء خلال الاجتماع أهمية تنمية المصادر المائية الخاصة بالمؤسسة لضمان ديمومة الخدمات للتجمعات السكانية المستهدفة.. لافتا بهذا الشأن إلى ضرورة استمرار التنسيق والتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم مشاريع المياه والصرف الصحي وإعداد دراسات الجدوى المتصلة بحصاد مياه الأمطار .

ووجه العامري بسرعة استكمال إجراءات تنفيذ مشروع مياه مدينة البيضاء لتخفيف معاناة المواطنين خاصة ان المدينة تعاني من شح في المياه وتشهد توسع عمراني وسكاني كبير.

حضر الاجتماع وكيل المحافظة حسين عبدروس الحميقاني ومدير عام الصندوق الاجتماعي للتنمية المهندس خالد زيد عمران.

لجنة المناقصات بحضرموت تشدد على إنجاز المشاريع المقرة في البرنامج التنفيذي

■ «المكلا / سبأ

شددت لجنة المناقصات بمحافظة حضرموت في اجتماعها أمس برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني على سرعة انجاز المشاريع التي أقرت مناقصاتها، والالتزام بالبرنامج التنفيذي المحدد لها وفقا للمواصفات الفنية.

وحثت اللجنة اللجان المختصة المكلفة بمتابعة سير تنفيذ المشاريع في بعض المديريات على سرعة تقديم النتائج والمقترحات بهذا الشان ليتم المعالجة على ضوئها، والوقوف أمام الملاحظات بشان تنفيذ المشاريع المعتمدة ضمن البرامج الاستثمارية للعام الجاري ٢٠١١م، وإلزام الجهات المختصة بعدم تكرار المخالفات المبينة في الملاحظات المرفوعة من قبلها واستيفاء الوثائق والبيانات بحسب النماذج المحددة، وسرعة الرد على هذه الاستفسارات والملاحظات.

وشددت اللجنة على ضرورة تقييم مستوى تنفيذ القرارات المنبثقة عن الاجتماعات السابقة، ووضع الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات وتعزيز التكامل بين المكاتب التنفيذية والمجالس المحلية.

شركة ثاني دبي للتعدين تنفذ دراسات استكشافية عن الذهب في اليمن

تقديرات الاحتياطي تقارب الـ٧ ملايين طن بنسبة تركيز ١,٣٤ جرام ذهب لكل طن

■ «صنعاء/ سبأ

نفذت شركة ثاني دبي للتعدين دراسات استكشافية عن الذهب خلال العام الماضي بمحافظتي حضرموت وحجة.

وأوضح تقرير صادر عن هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية تلقت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» نسخة منه أن الشركة أجرت تقييما فنيا متكاملا لنتائج الحفر التي نفذتها الشركة في منطقة وادي مدن محافظة حضرموت حيث تم تقدير الاحتياطي الأولي من خام الذهب بحوالي ستة ملايين و٧٩٨ طناً بنسبة تركيز ١,٣٤جرام ذهب لكل طن.

وأشار التقرير إلى أن الشركة عملت خرائط جيولوجية تفصيلية، وحفر ٢٤ خندقا، وجمع ٢٥٠ عينة في منطقة نتيشه، وكذا عمل خرائط جيولوجية تفصيلية لمنطقة المسلمة، وجمع ٤١٩ عينة سطحية.

كما نفذت الشركة ٢٣ خط (ترافيرس) حفرت فيه ٥٩ خندقا، يقطع التمعدن كل ١٠٠ متر وجمعت منها ثلاثة الاف و٦١٠ عينات، إضافة إلى جمع ٢٨ عينة قنوية في منطقة المحمدين.

واستكملت شركة ثاني دبي شق وتوسع الطريق إلى منطقة المسلمة بوادي مدن، والإعداد لحفر ١٧ حفرة استكشافية بطول سبعة آلاف متر في تسعة مواقع في منطقة المسلمة.

وفيما يتعلق بأنشطة شركة ثاني دبي الاستكشافية عن الذهب في منطقة وادي شرس محافظة حجة، فقد تم حفر ١٥ خندقا استكشافيا وجمع ألفين عينة خندقية.

وبحسب التقرير فان الشركة قامت بتنفيذ أعمال التخريط الجيولوجي والاستكشاف المعدني، حيث تم استكمال التخريط الجيولوجي التفصيلي لحوالي ٥٠ كيلو متراً مربعاً إضافة إلى جمع ٢٨١ عينة صخرية.

يذكر ان شركة ثاني دبي تعمل في مجال استكشاف المعادن الفلزية وخصوصاً الذهب.

رداع.. تشكيل لجنة اشرافية على توزيع المشتقات النفطية

■ «رداع/سبأ

عقد اجتماع أمس بمدينة رداع محافظة البيضاء برئاسة وكيل المحافظة المساعد لشئون مديريات رداع علي محمد المنصوري وأقر الاجتماع تشكيل لجنة فرعية للمتابعة والإشراف على توفير وتوزيع وبيع المشتقات النفطية بمديريات رداع.

وتناول الاجتماع الذي ضم مدراء وأمناء عموم المجالس المحلية بمديريات رداع والأجهزة الأمنية تقريرا مقدما من قبل مدير مكتب الصناعة والتجارة فرع رداع عبدالواحد أحمد عباس حول آليات مهام عمل اللجنة بما يضمن تعزيز كافة محطات الوقود بكميات كافية من المشتقات النفطية بمديريات رداع ومنها مدينة رداع ومديرية العرش ومديرية القريشية ومديرية الشرية ومديرية ولدربيع.

وأوضح التقرير أن اللجان الفرعية في مديريات رداع باشرت مهامها الميدانية ووفقا للدليل التنفيذي المقر من مجلس الوزراء وانه سيتم إحالة كافة المخالفات الى النيابة العامة، مبينا أن المكتب ألزم مالكي المحطات بالبيع المباشر بالسعر الرسمي في محاولة للقضاء على بيع المشتقات النفطية في السوق السوداء.

واتخذ المجتمعون جمله من القرارات لمنع احتكار وتهريب هذه المواد وبيعها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة مخالفة لسعرها الرسمي، كما أقر متابعة عمل اللجان الشعبية في الإشراف والرقابة على عمل المحطات والتبليغ عن المحطات المخالفة لاتخاذ الإجراءات القانونية ازاءها٠

وفى الاجتماع أشاد الوكيل المنصوري بالدور الذي تضطلع به اللجان الشعبية في الإشراف الميداني على عمل المحطات وتوزيع وبيع المشتقات النفطية فيها لمنع عملية التهريب والاحتكار والبيع بأسعارها الرسمية، مشيرا إلى أن عمل هذه اللجان يأتي بالتنسيق والتعاون مع الهيئات الادرية والمجالس المحلية مديريات رداع لمحاربة هذه الظاهرة المقتعلة في ربوع الوطن.

وفي الاجتماع حث المنصوري الجميع على تحمُّل المسؤولية وعدم إعطاء الفرصة لتجار السوق السوداء والمضاربين في التلاعب أو التهريب للمشتقات النفطية.. مشدداً في ذات الوقت على أهمية معاقبة المخالفين وفقاً للنظم والقوانين المتبعة في هذا الجانب.

ودعا المواطنين إلى الإبلاغ عن أي تجاوزات أثناء توزيع المشتقات النفطية بما يحد من تهريب المشتقات النفطية من المحافظة وبما يضمن وصولها إلى مختلف مديريات رداع السبع وفقا للآلية المقرة.

في ورشة العمل الخاصة بمشروع دراسة زيادة الإنتاجية

وسام قايد: على الحكومة والقطاع الخاص القيام بشراكة حقيقية لزيادة إنتاجية البن اليمني

■ «كتب/ عبدالله الخولاني

نظمت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية ورشة العمل الخاصة بمناقشة النتائج النهائية لمشروع دراسة زيادة إنتاجية البن اليمني الممولة من وكالة التنمية الأمريكية.

وأوضح المدير التنفيذي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وسام قايد أن الهدف من إجراء الدراسة هو التعرف على المشاكل والمعوقات التي يعاني منها مزارع البن في اليمن والتي تحول دون زيادة الإنتاجية.

مؤكدا أنه تم إجراء الدراسة على حقول مختارة في حراز بمحافظة صنعاء ووادي الطلوق بمحافظة تعز بحسب الإمكانيات المتوفرة.

وأضاف قايد أن الدراسة تأتي ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني للبن العربي الذي استضافته اليمن العام الماضي مشيراً إلى أن وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر نجحت من خلال المؤتمر الدولي الثاني للبن في حشد الجهود الرسمية والشعبية لتطوير هذا المنتج والاهتمام به لماله من مردود اقتصادي جيد على المزارع ولما يتمتع به البن اليمني من سمعة ممتازة على المستوى العالمي.

وبين المدير التنفيذي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر أن الدراسة خلصت إلى أن اليمن لديه نموذج فريد في زراعة البن يعتمد على نظام المدرجات الزراعية وهذا لا يوجد في أي مكان في العالم.

ودعا قايد الحكومة والقطاع الخاص إلى العمل على تنفيذ نتائج وتوصيات الدراسة الخاصة بزيادة إنتاجية البن للمساهمة في دعم وتشجيع الاستمرار في زراعة البن اليمني الذي شهد تراجعاً خلال السنوات الأخيرة.

مشدداً على أهمية تضافر الجهود من الجميع لتنفيذ نتائج الدراسة على الواقع خدمة للاقتصاد الوطني وفي نفس الوقت المحافظة على منتج اشتهرت به اليمن منذ القدم.

وأضاف وسام قايد أن اليمنيين سيظلون ينظرون للبن باعتباره الشجرة الوطنية التي تحتفظ برمزية ثقافية وتاريخية بما استطاعت أن تختزله من هوية يمنية أصيلة حيث ما حظت في العالم ثمرة ذات مذاق متميز لا يضاهيه مذاق أي نوع في العالم، لافتاً إلى أن اليمن تعد الدولة الوحيدة التي تنتج البن بطريقة طبيعية خالصة وهو ما أسهم في تعزيز جودته على النطاقين المحلي والعالمي مقارنة بانواع البن الأخرى.

من جانبه استعرض الخبير المكسيكي بزراعة البن الدكتور «مانيو ديان» نتائج الدراسة والصعوبات والمعوقات التي تواجه زيادة إنتاجية البن اليمني.

فيما جمعيته العمومية تقر الحسابات الختامية وتقرير مجلس الإدارة للعام ٢٠١٠م:

الميزانية الموحدة لبنك التضامن الإسلامي الدولي ترتفع إلى ٣٧٩,٨٤٤ مليار ريال

■ الثورة/ خاص

أعلن بنك التضامن الإسلامي الدولي أن أرصدة ودائع وحسابات عملائه ارتفعت نهاية العام ٢٠١٠م إلى ٣٢٢ مليارا و٩٧٩ مليون ريال مقارنة بـ٢٨٢ مليارا و٥٧١ مليون ريال محققا نموا في هذا الجانب بنسبة ١٤٪.

وفيما أقرت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك في دورتها السادسة عشرة امس بصنعاء تقريري مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م وهيئة الرقابة الشرعية وصادقت عليهما، انتخبت الجمعية عضوا جديدا بمجلس الإدارة هو وليد علي محمد سعيد ،كما وافقت على مقترح المجلس بتوزيع أرباح للمساهمين بواقع مليار ريال.

ورغم اعتراف أعضاء مجلس الإدارة بصعوبة العمل المصرفي للبنك في ٢٠١٠م نتيجة للتأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على اليمن أكد نائب رئيس مجلس الإدارة عبدالجليل ردمان أن بنك التضامن الإسلامي الدولي قاد النشاط المصرفي في اليمن مساهما بما نسبته ٢٠,٩٪ من إجمالي الأصول المصرفية للبنوك العاملة في اليمن الوطنية منها والأجنبية وفي إجمالي الودائع بنسبة ٢٠٪ وفي القروض والتمويلات بنسبة ٢٢٪ وفي حقوق الملكية بنسبة ٢٨٪ ليكون بذلك البنك الأول في بلادنا حجما ونشاطا دون منافس.

وأضاف أن بنك التضامن الإسلامي الدولي يمتلك أكبر حجم من الأصول بين البنوك اليمنية حيث بلغت حجم الميزانية الموحدة للبنك نهاية العام ٢٠١٠م ٣٧٩ مليارا و٨٤٤ مليون ريال مقارنة بـ٣٤٣ مليارا و٩٦٩ مليون ريال في نهاية العام ٢٠٠٩م محققا زيادة قدرها ٣٥ مليارا و٨٧٤ مليون ريال ونسبة نمو تبلغ ١٠٪ وبذلك يحتل المرتبة الأولى بين البنوك حسب إجمالي الأصول متجاوزا ١٨ بنكا عاملا في اليمن.

لافتا أن حجم الاستثمارات والتمويلات ارتفعت إلى ٢٨١ مليارا ريال مقارنة بـ ٢٤٤ مليار ريال وبنسبة نمو ١٥٪.

من جانبه أشاد شوقي أحمد هائل سعيد عضو مجلس الإدارة العضو المنتدب للبنك بمستوى التطورات التي وصل إليها بنك التضامن الإسلامي الدولي والنجاحات المتحققة في آدائه المصرفي خلال العام ٢٠١٠م.

وأضاف :أن البنك تمكن من اقتناء وتطبيق احدث نظام بنكي في اليمن ويعد من احدث الأنظمة المصرفية المطبقة في العالم العربي حيث سيسهم في خفض تكاليف التشغيل والسرعة والدقة في تقديم الخدمات إلى اكثر قدر ممكن من العملاء مع إعطاء المرونة والتوسع المستقبلي لتلك الخدمات.

مشيدا بالجهود الطيبة للبنك المركزي اليمني في تعاونه المثمر مع البنوك اليمنية ومنها بنك التضامن ومساندة جهودها للارتقاء بالعمل المصرفي والتمويلي خصوصا موافقته على تمويل السلع الأساسية والتي تعتبر إحدى وأهم الإجراءات لكبح المعاناة عن الشعب اليمني في هذه الظروف.

مشيرا إلى أن البنوك واجهت ضغوط كبير جراء سحب المودعين لأموالهم في بداية الأزمة التي تعيشها اليمن، إلا أن المودعين أعادوا أموالهم ابتدأ من شهر مايو الماضي، لاسيما مع توفر السيولة بصورة مستمرة من قبل البنوك.

إلى ذلك أشارت مداخلات مدققي الحسابات المستقلين ومندوبي البنك المركزي اليمني ووزارة الصناعة والتجارة إلى أن البيانات المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي تعبر بصورة عادلة عن كافة النواحي الجوهرية والمركز المالي للبنك وأن البنك ملتزم بالمعايير المحاسبية المعتمدة ويمارس أنشطة واجتماعات جمعياته العمومية العادية وغير العادية دون أي مخالفة تذكر.